

في إنجاز طبي هو الأول من نوعه في القطاع الخاص..

مستشفى ابن النفيس يعلن نجاح عملية جراحية لعلاج «القدم السكرية» بتعاون فريق طبي متعدد التخصصات

كتبت: لمياء إبراهيم

أعلن مستشفى ابن النفيس نجاح إجراء عملية جراحية نوعية لمرريض يعاني من مضاعفات حادة في القدم السكرية، في إنجاز طبي يجسد نموذجاً رائعاً للتعاون المشترك والتكامل بين الأقسام الجراحية والتشخيصية المختلفة داخل المستشفى.

وقد أجريت العملية بالتنسيق المباشر والعمل المشترك بين فريق من كبار الاستشاريين، ضمّ كلا من: الدكتور راني الأغا استشاري جراحة الأوعية الدموية،

والدكتور حسن العرادي استشاري جراحة العظام والقدم السكري.

ويعدّ مستشفى ابن النفيس أول مستشفى خاص يقدم خدمات العيادة متعددة التخصصات (Multidisciplinary Clinic) المعتمدة في المستشفيات العالمية لعلاج القدم السكرية، حيث تُعتبر هذه الحالة الأولى التي يتم التعامل معها بواسطة فريق طبي متخصص وشامل لضمان تحقيق أفضل النتائج العلاجية للمريض.

وتأتي هذه الخطوة نظراً إلى التأثيرات المباشرة لمرض

السكري على الدورة الدموية الأطراف السفلية، فضلاً عن أثره السلبي على الهيكلة العظمية للقدم.

وأسهّم التعاون السريع والفعال بين جراحي الأوعية الدموية وجراحي العظام، إلى جانب التخصصات المساندة مثل أطباء السكري والتجميل، في وضع خطة علاجية متكاملة بدأت بالتشخيص الأولي والفحوصات الدقيقة، وانتهت بتدخل جراحي ناجح أثمر نتائج مرضية وقّنت المخاطر التي قد تؤدي إلى مضاعفات جسيمة.

وأكدت إدارة المستشفى أن توافر الخدمات المساندة

الحديثة، كتقنيات التصوير والأشعة المتطورة وغرف العمليات المجهزة بأحدث التقنيات، كان له الدور الأبرز في سرعة اتخاذ القرار الجراحي ونجاح العملية.

وأشارت الإدارة إلى أن تقديم المعايينات والاستشارات الدورية لمرضى السكري في مركز متكامل يجمع كل التخصصات والخدمات المساندة تحت سقف واحد يُشكل الركيزة الأساسية للحفاظ على صحة الأقدام وتجنب المضاعفات الخطرة لمرضى السكري وفق أفضل المعايير المعمول بها عالمياً.



الجامعة الخليجية في صدارة الجامعات الخاصة بمملكة البحرين وتحقق مراكز متقدمة عالمياً

في إنجاز نوعي يعزز مكانة مملكة البحرين على خارطة التعليم العالي المستدام، حققت الجامعة الخليجية نتائج لافتة في تصنيف (UI GreenMetric) 2026 للفراس: «إن تحقيق الجامعة البحرين المركز الأول بين الجامعات الخاصة في البحرين والمركز الثاني ملياً على مستوى المملكة في تصنيف UI GreenMetric 2026 يمثل ثمرة لنهج استراتيجي متكامل يعتمد على دمج مفاهيم الاستدامة والحفاظ على البيئة في كل قطاعات الجامعة الأكاديمية والبحثية والوجيستية.»

وأضاف الفراس: «لقد أتاحت لنا المشاركة في مؤتمر جرين متريكس تبادل الخبرات مع كبرى المؤسسات الأكاديمية العالمية وتأكيد التزام الجامعة الخليجية بدعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين. سنواصل العمل على تطوير المبادرات البيئية، وتعزيز الطاقة النظيفة، وترشيد استهلاك الموارد داخل الحرم الجامعي، لتتسلل جامعتنا نموذجاً يُحتذى به في الابتكار والمسؤولية المجتمعية والبيئية.»

الجدير بالذكر أنّ تصنيف «UAl GreenMetric» العالمي يعتمد على تقييم

البحرين على خارطة التعليم العالي المستدام، حققت الجامعة الخليجية نتائج لافتة في تصنيف (UI GreenMetric) 2026 للفراس: «إن تحقيق الجامعة البحرين المركز الأول بين الجامعات الخاصة في البحرين والمركز الثاني ملياً على مستوى المملكة في تصنيف UI GreenMetric 2026 يمثل ثمرة لنهج استراتيجي متكامل يعتمد على دمج مفاهيم الاستدامة والحفاظ على البيئة في كل قطاعات الجامعة الأكاديمية والبحثية والوجيستية.»

وأضاف الفراس: «لقد أتاحت لنا المشاركة في مؤتمر جرين متريكس تبادل الخبرات مع كبرى المؤسسات الأكاديمية العالمية وتأكيد التزام الجامعة الخليجية بدعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين. سنواصل العمل على تطوير المبادرات البيئية، وتعزيز الطاقة النظيفة، وترشيد استهلاك الموارد داخل الحرم الجامعي، لتتسلل جامعتنا نموذجاً يُحتذى به في الابتكار والمسؤولية المجتمعية والبيئية.»

الجدير بالذكر أنّ تصنيف «UAl GreenMetric» العالمي يعتمد على تقييم

دقيق للمؤسسات الأكاديمية بناءً على ستة محاور رئيسية تشمل: البنية التحتية والمساحات الخضراء، الطاقة والتغير المناخي، وإدارة النفايات، وإعادة تدوير المياه، والنقل الذكي والمستدام، بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمي المتخصص في مجالات البيئة والاستدامة.

وجاء هذا التقييم المتقدم استناداً إلى استيفاء الجامعة الخليجية سبعة مؤشرات رئيسية اعتمدها التصنيف العالمي لعام 2026، حيث ارتكزت على الاهتمام بالبيئة والبنية التحتية والتوسع في المساحات الخضراء، وتبني حلول الطاقة والتغير المناخي عبر التقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية، إلى جانب تطبيق منظومات حديثة لإدارة النفايات وفرزها، وتعزيز إدارة المياه وترشيد استهلاكها لإعادة استخدامها في الري، فضلاً عن دعم خيارات النقل الذكي والمستدام داخل الحرم الجامعي، وتطوير قطاع التعليم والبحث العلمي المتخصص في مجالات البيئة والاستدامة، بالإضافة إلى ترسيخ الحوكمة والتحول الرقمي من خلال التخطيط المؤسسي المستدام وتطبيق الحلول الرقمية لتطوير الأداء التشغيلي.



قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



السجن 8 سنوات وغرامات تقارب مليون دينار لمتهربين من القيمة المضافة

صرّح رئيس وحدة جرائم التهرب الضريبي بنباية الجرائم المالية وغسل الأموال بأن المحكمة الكبرى الجنائية الأولى قضت في قضيتين منفصلتين بإدانة ستة متهمين وشركتهم إزاء ما ثبت من قيامهم بتقديم الإقرارات الضريبية من دون سداد الضريبة للجهاز الوطني للإيرادات بالمخالفة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة، حيث قضت في القضية الأولى بمعاينة ثلاثة متهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمهم مبلغاً قدره مائة وواحد ألف وخمسمائة وثمانية

وسبعون ديناراً بحرينياً، فضلاً عن إلزامهم بسداد القيمة المضافة المستحقة وهي مبلغ اثنتين وخمسين ألفاً وستمائة وسبعة دنانير بحرينية وخمسمائة وسبعة وتسعين فلساً، كما قضت بإدانة شركتهم وتغريمها مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسة عشر ألفاً وخمسة وأربعون ديناراً بحرينياً وخمسمائة واثنان وثمانون فلساً.

كما قضت المحكمة في القضية الثانية بحبس ثلاثة متهمين مدة ستة وتغريمهم مبلغاً قدره مائة وأربعة وثمانون ألفاً ومائة وواحد وأربعون

ديناراً بحرينياً وتسعمائة واثنان وتسعون فلساً، كما قضت بإدانة شركتهم وتغريمها مبلغاً قدره ثلاثمائة وثمانية وستون ألفاً ومائتان وثلاثة وثمانون ديناراً بحرينياً وتسعمائة وأربعة وثمانون فلساً.

وكانت الوحدة قد تلقت بلاغين من الجهاز الوطني للإيرادات ضد المتهمين وشركتهم، لقيامهم بالتهرب من سداد القيمة المضافة المستحقة عليهم، إذ قام المتهمون بتحصيل القيمة المضافة من العملاء من دون توريدها للجهاز رغم تقديمهم الإقرارات الضريبية، وذلك في

مخالفة صريحة لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة.

وفور تلقي البلاغين، باشرت النيابة العامة تحقيقاتها، فاستمعت إلى شهادات المختصين بالجهاز الوطني للإيرادات، واطلعت على المستندات الرسمية التي أثبتت صحة ما ورد في البلاغين، وارتكاب المتهمين للجريمة، وقد استجوبت النيابة المتهمين وواجهتهم بالأدلة القائمة ضدّهم، وأمرت بإحالتهم إلى المحكمة الكبرى الجنائية التي نظرت القضيةتين وأصدرت الحكم بإدانتهن ومعاقبتهن.

عدلت محكمة الاستئناف العليا الجنائية عقوبة مدير أحد المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، صدر بحقه حكماً بالسجن مدة 15 سنة، بنهم جمع أموال لأغراض عامة دون ترخيص، وقيامه بعمليات غسل أموال على العائد من الجرائم التي ارتكبتها، ويجعلها السجن 8 سنوات عما أسند إليه ومصادرة الأموال محل الجريمة وتغريمه بنفس القيمة.

وتعود تفاصيل الواقعة عندما تلقت النيابة العامة بلاغاً من إحدى الوزارات الحكومية حول ما انتهت إليه أعمال لجنة التحقيق الإدارية المشكلة من قبلهم من وجود شبهات جرائم جنائية قام بها مدير إحدى المؤسسات التابعة لتلك الجهة، تمثلت في قيامه بجمع أموال لأغراض عامة دون ترخيص واستيلائه على أموال مملوكة لتلك الجهة دون وجه حق، واتفاقه مع المتهم الآخر في تزوير محررات خاصة واستعمال تلك المحررات.

وعليه قد باشرت نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال تحقيقها في البلاغ بأن استمعت إلى أطراف الواقعة، وممثلين عن لجنة التحقيق الإداري، كما تم إصدار إذن للكشف

عن المعاملات المالية للمتهم الأول، وثبت ارتكاب المتهمين الواقعة من خلال الإجراءات التي تمت وفحص ودراسة أوراق الواقعة، وعليه تم استجواب المتهمين عما نسب إليهما من اتهامات، وأقر المتهم الأول بجمع الأموال لأغراض عامة بغير ترخيص كما أقر المتهم الثاني باتفاقه ومساعدته للمتهم الأول في تزوير تلك المحررات واستعمالها.

وبينت التحقيقات أن المتهمين ارتكبا الواقعة عبر التوقيع على شيكات أدرج فيها اسم الأول كمتستفيد في بعضهما أو أسماء موظفين آخرين يعملون تحت إمرته، لينت صرف قيمتها والاستيلاء

عليها لمصلحتها الخاصة، كما استولى على تبرعات عينية بينها سلال رمضانة وكوبونات دعم، إذ طلب من موظفين تحت إمرته نقلها إلى مسكنه، ثم قام بالتصرف بها لصالحه الشخصي.

وعاقبته المحكمة بالسجن مدة 5 سنوات، وإلزامه رد مبلغ 191 ألف دينار، وتغريمه مبلغاً مساوياً لمبلغ الرد، ومصادرة الأموال محل جمع التبرعات المحررات واستعمالها.

بالبالغة قيمتها 76 ألف دينار، وذلك عن التهم المتعلقة بجمع الأموال والاستيلاء عليها للارتباط. كما عاقبته بالسجن مدة 3 سنوات، ومصادرة 92 ألف دينار من أمواله في جريمة غسل الأموال.

الرأي الثالث

سيارات الفرجان..

حكايات يومية مزعجة

malmahmeed7@gmail.com

محمد المحميد

في اليابان، لا تستطيع شراء سيارة إلا إذا أثبتت أنك تملك موقفاً لها.. ليس في الأمر مزحة، بل هو قانون صارم.. فقبل أن تفكر في الشراء، يأتي موظف من الشرطة اليابانية ليقبس حجم سيارتك ومساحة موقفك في بيتك، وإن لم يكن لديك موقف مطابق للمواصفات، فلن تحصل على ترخيص الشراء.

هكذا بكل بساطة، حلت اليابان مشكلة الوقوف الخاطئ من جذورها، لأنها آمنت ببدأ واحد: ((الشوارع ملك للجميع وليس مستودعا لسيارات من لا يملك مكانا لها)).

أما عندنا، فالمشهد مختلف تماما، ويكاد يكون مأساة يومية في معظم الأحياء السكنية.. سيارات مركونة بشكل عشوائي أمام مداخل البيوت.. مركبات تسد الطريق بالكامل.. شاحنات كبيرة تبيت ليلاها بين المنازل الصغيرة.. ومواقف مخصصة تحولت إلى كراجات خاصة...!! حتى العمارات السكنية والبنائيات التجارية التي من المفترض أنه لا تمنح ترخيص البناء إلا بشرط توفير المواقف المناسب لعدد الشقق والمحلات، تعاني هي الأخرى من نفس المشكلة...!!

هذه الظاهرة لم تعد مجرد مخالفة مرورية، بل أصبحت سبباً رئيسياً للخلافات والمشكلات بين الجيران.. فكم من جارين كانا صديقين لسنوات، ثم تحولوا إلى خصمين في مركز الشرطة بسبب موقف سيارة؟ وكم من سيارة إسعاف أو إطفاء لم تستطع الدخول إلى حي سكني لأن الشارع مغلق بسيارات مركونة على الجانبين؟ وكم من امرأة أو سنن اضطر الى المشي مسافة طويلة تحت الشمس الحارقة لأن مدخل بيته مسدود بسيارة جاره؟

إن الوقوف الخاطئ هو اعتداء صريح على حق الجار وحق الطريق، وهو سلوك يكشف عن ضعف في الوعي المجتمعي وأثانية مقبنة.. وإن خطورة هذه الظاهرة لا تكمن فقط في الإزعاج اليومي، بل في أنها تخلق بيئة طاردة ومشوشة بالتوتر داخل الحي السكني الواحد، الذي من المفترض أن يكون واحة للسكينة والتآلف، يتحول إلى ساحة صراع يومي على متر واحد من الأسفلت.

كما أن وقوف الشاحنات الكبيرة والمركبات الثقيلة داخل الأحياء السكنية يمثل كارثة بحد ذاته، وكذلك هي الأشجار المطلة من البيوت والمنازل فهي تحجب الرؤية، وتشوه المنظر العام، وتسبب في تدمير البنية التحتية للطرق الداخلية غير المخصصة لها، ناهيك عن المخاطر الأمنية التي قد تشكلها.

وهنا يأتي دور الجهات المختصة بشكل حاسم.. فالمطلوب ليس فقط تحرير المخالفات، بل منظومة توعية وردع متكاملة.. نحن بحاجة إلى أن نقوم بمديريات الأمن في المحافظات، وبالتعاون مع شرطة النجدة والدوريات وشرطة المجتمع، بحملات توعية ميدانية مكثفة داخل الأحياء.

الحل الجذري يكمن في تنظيم وقوف السيارات، ومنع وقوف الشاحنات والمركبات الثقيلة منعاً باتاً داخل الأحياء السكنية، وتخصيص ساحات ومواقف خارجية لها، كما هو معمول به في المدن المتقدمة، مع تطبيق غرامات رادعة، وحجز المركبات المخالفة.

ليس علينا أن نخشع العجلة، فهناك تجارب ناجحة لدول استطاعت القضاء أو الحد من هذه الظاهرة.. كما أن تنظيم المواقف هو تنظيم للحياة نفسها.. وحل هذه الظاهرة لا يحتاج إلى معجزات، بل يحتاج إلى قانون يطبق على الجميع، ووعي يزرع في الجميع، بأن احترام لموقف سيارة جارك هو احترام لجارك نفسه، والوطن، وتعاليم الدين كذلك.